

الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تفاقم الاضطهاد القومي وتفشي الجريمة

د. أحمد أمارة

- صنفت إسرائيل الفلسطينيين كتهديد داخلي وفرضت عليهم قمعاً منهجياً ■
- تصاعد القمع عبر الاعتقالات والمحاكمات مع تعديل «قوانين الإرهاب» ■ استغل «اليمن» الحرب لتمرير سياسات استيطانية وقمعية جديدة في الداخل ■ تفاقت الجريمة وسط تقاعس الشرطة وانعدام الثقة الأمنية ■ تستخدم الحكومة الفوضى لتعزيز قبضتها وقمع المبادرات المجتمعية للحد من الجريمة ■ استغل سموتريتش الحرب لتقليص الميزانيات المخصصة للفلسطينيين في إسرائيل

تحت المجهر



في موقع جريمة في أبو سنان ضحيتها أربعة قتلى، في أواخر آب ٢٠٢٣. (أرشيفية)

ملخص تنفيذي

بعد ٧ أكتوبر، اعتبرت إسرائيل فلسطيني الداخل «جبهة أخرى»، مما انعكس في سياسات قمعية شملت الاعتقالات، وتقييد freedoms، وتشريعات تمييزية، بهدف إحكام السيطرة عليهم وتقليص حضورهم في المجال العام والنشاط السياسي المنظم.

واجه الفلسطينيون في إسرائيل قمعاً غير مسبوق استهدف النشطاء والمهنيين عبر الاعتقالات، والمحاكمات المطولة، والإجراءات التأديبية الصارمة في المؤسسات الأكاديمية والمهنية، مستنداً إلى «قانون مكافحة الإرهاب» وتحريض الجهات الرسمية والمجتمعية الإسرائيلية.

استغل اليمين الإسرائيلي الحرب لتمرير سياسات وتشريعات جديدة تستهدف الفلسطينيين، شملت تعزيز الاستيطان، وتقييد الحريات الإعلامية، وتقليص عمل الجمعيات والمؤسسات الدولية، وتوسيع انتشار السلاح والتقدم نحو تشكيل ميليشيات يهودية، وتقييد تمويل الجهات غير المتماشية مع سياسات الحكومة.

منذ تولي ايتمار بن غفير وزارة الأمن القومي (الشرطة)، تضاعفت جرائم القتل والجريمة المنظمة في أوساط المجتمع الفلسطيني، وسط تقاعس الشرطة عن التدخل بجدية. يجد الفلسطينيون أنفسهم عالقين بين انعدام الثقة بالمؤسسات الأمنية والحاجة الملحة لحماية مجتمعاتهم من تصاعد العنف.

تستغل الحكومة تفاقم الجريمة لتوسيع نفوذها الأمني، بينما تحظر المبادرات المجتمعية للإصلاح مثل «لجان إفشاء السلام». هذا يعكس سياسة ممنهجة لإضعاف الفلسطينيين، حيث تُستخدم الفوضى لتبرير تشديد القبضة الأمنية دون معالجة فعلية للجريمة والعنف المتصاعد.

استغل سموتريتش الأزمة المالية الناجمة عن الحرب لتقليص ميزانيات الفلسطينيين، متذرعاً بسدّ العجز. شملت سياساته خفض التمويل الحكومي، وتقليص خطط تقليص الفجوات، وإجراءات رقابية صارمة، ما أدى إلى تعميق الفقر وإضعاف السلطات المحلية العربية.

وجد الفلسطينيون في إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤ أنفسهم بين فكي الكماشة: الاضطهاد القومي المتفاقم من جهة وسيطرة عصابات الإجرام المنظم وتصاعد العنف من جهة أخرى. منذ بداية الحرب، تم تقديم أكثر من ٢٠٠ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب بمخالفات «التحريض على الإرهاب» أو «التماهي مع الإرهاب»، أو الإعجاب بمن يصنفهم القانون الإسرائيلي بـ «المنظمات الإرهابية» (يندرج تحت هذه العناوين كل ما يتعلق بالتعاطف مع أهل غزة، أو استنكار قتل الأبرياء، أو إبداء موقف سياسي مخالف للسردية الإسرائيلية حول الحرب). وقد صلت مدة الأحكام في بعضها إلى السجن الفعلي نحو ٢٧ شهراً^١. بالتوازي، في العام ٢٠٢٤، قُتل ٢٣٩ مواطناً عربياً جرّاء العنف والإجرام المنظم، ما زال الغالبية العظمى من المجرمين والقتلة طلقاء ولم يتم اعتقالهم، بسبب تقاعس الشرطة وعدم محاربة الجريمة. وبحسب المعطيات فقد تم تقديم لوائح اتهام في ما يتعلق بـ ١٣٪ فقط من حالات القتل سنة ٢٠٢٤،^٢

وفي ظل الحرب، استمرت عمليات الإخلاء والهدم ضد آلاف البيوت الفلسطينية، غالبيتها العظمى في النقب حيث استمر الهدم في «القرى غير المعترف بها» بوتيرة هي الأعلى، واصلاً إلى نحو ٤٠٠٠ بيت ومبنى مقارنة بهدم ٣٢٨٣ مبنى وبيتاً في العام ٢٠٢٣،^٣ ومنها هدم كامل لقرية أم الحيران وإخلائها مجدداً في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤،^٤ في هذا السياق، تم طرح مقترح «قانون ريفمان»، الذي أعده مركز ريفمان للأبحاث، ليحل محل مقترح قانون برافر لعام ٢٠١٣ لحل «مشكلة» البدو في النقب. وينص القانون الجديد على إجراءات أكثر تشدداً، إذ ينكر ملكية الفلسطينيين البدو لأراضيهم، ويؤكد على ضرورة هدم قراهم وإجبارهم على الانتقال إلى مساكن مكتظة خاضعة لسيطرة مؤسسات الدولة.^٥ تمخض عن كل ذلك تصاعد مشاعر القلق والخوف من واقع القمع ومن المستقبل، وتزايد الإحباط من القدرة على التأثير على وجهة الأحداث المتسارعة، وانعكس ذلك في الانكماش على الذات، والابتعاد عن الانخراط في الشأن العام. تحمل هذه التطورات مخاطر على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل السياسي والجماعي وتهدد المكتسبات التي حققها عبر سنوات طويلة من النضال.

يشمل هذا الفصل ثلاثة أقسام متشابكة ببعضها، يعرض القسم الأول إسقاطات الحرب على الفلسطينيين في إسرائيل، ويتتبع تأثيرها على مكانتهم، خاصة في ما يتعلق بإعادة رسم حدود المواطنة الإسرائيلية من جهة، والانتماء القومي والتعبير عنه من جهة أخرى. ويتناول القسم الثاني ما يمكن تسميتها كـ «أم القضايا» الاجتماعية المركزية التي احتلت وتحتل المشهد الفلسطيني في الداخل وهي الجريمة المنظمة والعنف وازدياده بشكل ملحوظ في ظل حكومة اليمين. ويجمل الفصل الثالث مشهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الداخل وبالذات في ظل تقاطع حالة الحرب وحكم أقصى اليمين، ويتابع آثار غلاء

المعيشة وتزايد البطالة والفقر وتأثير ذلك على إمكانية ازدياد الجريمة، لاعتماد المجتمع الفلسطيني على السوق السوداء لطلب القروض المالية.

أولاً: جبهة الداخل الفلسطيني- قمع مؤسساتي غير مسبوق

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مباشرة بعد ٧ أكتوبر أن إسرائيل تواجه حرباً على أربع جبهات: في الجنوب والشمال والضفة الغربية و«الداخل»، دون أن يحدد طبيعة جبهة الداخل، إلا أن القصد هو اعتبار الحيز الفلسطيني في إسرائيل بمثابة جبهة مواجهة^٦ عملياً، انعكست تلك الجبهة في مستويين، الأول: (٨) التضييقات في الحيز العام بما يشمل اعتقالات وتهديدات وقمع فعاليات؛ (٢) التشريعات القائمة على العنصرية القومية ضد الفلسطينيين في إسرائيل. فقد افسحت الحرب الساحة لليمين الإسرائيلي لتمرير حزمة من القوانين والتعديلات القانونية التي هدفت إلى مزيد من التحكم بالفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر». دفع ذلك إلى انكماش متسارع في قدرة الفلسطينيين عن التعبير عن أنفسهم في الحيز العام، وتراجع العمل السياسي المنظم للأحزاب والمؤسسات واللجان الممثلة وعلى رأسها لجنة المتابعة.

منعت إسرائيل تقريباً كل أشكال التضامن والنقد الفلسطيني بخصوص الحرب على غزة. حتى أن أبسط أشكال الاحتجاج وأكثرها طبيعية قد قوبل بعنف شرطي غير مسبوق واعتقالات وتقديم أكثر من ٢٠٠ لائحة اتهام. شملت الاتهامات التماهي مع الإرهاب والتحريض على الإرهاب والعنف، غالبيتها بمخالفات حسب «قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي»، ما حدا بالقضاء لتمديد اعتقالات الفلسطينيين على أبسط الأمور، وإلى تمرير تعديل قانوني للقانون نفسه بعد مرور شهر واحد على الحرب يمنع حتى «استهلاك منشورات منظمات إرهابية»^٧.

ومع ازدياد شعور «التضامن القبلي» لدى المجتمع الإسرائيلي اليهودي، فإن الكثير من ممارسات القمع والاضطهاد ارتكبتها المؤسسة الرسمية وأفراد وجمعيات إسرائيلية ساهمت في جهود القمع بتقديم شكاوى للشرطة والمؤسسات والجامعات والمستشفيات وغيرها، دافعة إياها لاتخاذ إجراءات ضد الفلسطينيين^٨. كما وفّرت الشرطة للجمهور العام اليهودي منصة إلكترونية لتقديم الشكاوى ضد منشورات محرّضة على العنف، لتسهيل تقديمها بدلاً من الحضور لمحطة الشرطة^٩، مما عزّز مشاركة معظم أركان المجتمع الإسرائيلي اليهودي، ومؤسساته، في «دور الشرطي» داخل الحيز العام.

ملاحظات شخصيات عامة ونشطاء

في ما يتعلق بحريّة التعبير، واجه الفلسطينيون في الداخل موجة واسعة من الاعتقالات والتحقيقات،

اتسمت بأساليب استعراضية تهدف إلى الترهيب والتخويف. شملت هذه الإجراءات اقتحامات ليلية، تكميم أعين المعتقلين، وتصوير لحظات الاعتقال، وذلك في الغالب بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي نُشرت في ٧ أكتوبر أو بعده، بل إن بعضها يعود إلى ما قبل الحرب. وقد جرى العديد من هذه الاعتقالات بعد شهور من نشر المحتوى، وكان الهدف منها الترهيب والمحاسبة، رغم غياب أي تهديد أو خطر فعلي من قبل المعتقلين.

شملت هذه الاعتقالات أطفالاً وشباناً من كلا الجنسين، طلاباً، عمالاً، مهنيين، ونساء. وخلال أقل من أسبوع فقط على بداية الحرب بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر و١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣، تم التحقيق مع أو اعتقال أو محاكمة ما لا يقل عن ٢٥١ فلسطينياً من الداخل، فيما طالبت النيابة بتمديد الاعتقال في معظم الحالات.^{١٠} وتم خلال الفترة نفسها تقديم ٧٦ لائحة اتهام على خلفية هذه المنشورات.^{١١}

استمرت حملات الاعتقال والمحاكمات أشهراً عدة خلال الحرب، حيث تم تمديد اعتقال معظم المحتجزين ورفض طلبات الإفراج المشروط أو الإقامة الجبرية، مما أدى إلى بقاء العديد منهم قيد الاحتجاز فترات طويلة. وقد تراوحت الأحكام الصادرة بحق المتهمين بين ٧ و١٢ شهراً في المتوسط، لكنها وصلت أيضاً إلى ٢٧ شهراً بالسجن الفعلي. ومن بين المعتقلين كانت الممثلة ميساء عبد الهادي، والفنانة دلال أبو أمنة، والمحامين أحمد خليفة وسري خورية، والمؤثر مهند طه، وفي شباط وأذار ٢٠٢٥، شملت الاعتقالات الكوميدي نضال بدارنة، الذي مُنعت عروضه، والصحافي سعيد حسنين.

المزيد من الأحكام القاسية لمعتقلي «هبة الكرامة»

صدرت في تموز ٢٠٢٤ أحكام قاسية بحق متظاهري «هبة الكرامة» في أيار ٢٠٢١، حيث استمرت محاكمة العديد ممن اعتُقلوا على خلفية الاحتجاجات حتى العام ٢٠٢٤. وقد بقي بعضهم رهن الاعتقال الفعلي، بينما خضع آخرون للإقامة الجبرية تحت شروط صارمة. في ٢٣ تموز ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة المركزية في حيفا أحكامها بحق ثلاثة شبان في العشرينيات من عمرهم من عكا، بعد إدانتهم بارتكاب مخالفات خلال «هبة الكرامة». قضت المحكمة بسجنهم فترات متفاوتة: ١٢ عاماً، ١١ عاماً، وه أعوام، في خطوة تعكس استمرار التشديد القضائي على المشاركين في الهبة.

تم كما يبدو إصدار الأوامر والترتيبات من الوزارات المختلفة لمنع الاحتجاجات الفلسطينية على الحرب بجميع أشكالها وبتخاذ خطوات وعقوبات صارمة ضد المحتجين. ففي ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، أصدر المفتش العام للشرطة يعكوف شفتاي توجيهاً برفض جميع الطلبات لتنظيم مظاهرات ضد الحرب على غزة، واشتهرت مقولته في هذا المقام عند تصريحه على أن «أي شخص يريد التماهي مع غزة فمرحّب

به، وسوف أضعه الآن على متن الحافلات المتجهة إلى هناك، وسأساعده في الوصول إلى هناك [إلى غزة]»^{١٢}. اتخذت بعض طرق الاحتجاج أشكالاً مختلفة من أجل الالتفاف على المنع بطريقة قانونية، حيث امتازت بعض تلك المحاولات بتنظيم فعاليات أكاديمية عامة للتحايل على منع المظاهرات، أو فعاليات شملت إسرائيليين، وكان أن حاولت الشرطة في بعض تلك الحالات منع إجرائها^{١٣}. كما وجرى حملات دعم إنسانيين أهمها حملة «نقف معاً» وحملة «أيادي الرحمة» في صيف ٢٠٢٤، إضافة إلى وقفات

احتجاجية وتظاهرات في بعض المدن والبلدات الفلسطينية في الداخل. لكن، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات والاحتجاجات المتواضعة، فقد غابت الأحزاب السياسية ولجنة المتابعة عن قيادة وتوجيه الجماهير العربية والاحتجاجات، إلا من اجتماعات ونداءات متواضعة ضد الحرب أو محاولات لترتيب حملات إغاثة إنسانية.

لكن، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات والاحتجاجات المتواضعة، فقد غابت الأحزاب السياسية ولجنة المتابعة عن قيادة وتوجيه الجماهير العربية والاحتجاجات، إلا من اجتماعات ونداءات متواضعة ضد الحرب أو محاولات لترتيب حملات إغاثة إنسانية.

قضية أحمد خليفة وتواطؤ نقابة المحامين الإسرائيلية

في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الناشط والمحامي أحمد خليفة من أم الفحم على خلفية مشاركته في تظاهرة منددة بالحرب على غزة. لاحقاً، قُدمت ضده لائحة اتهام بتهمة «التحريض على الإرهاب» و«التماهي مع منظمة إرهابية». كانت هذه واحدة من أولى حالات الاعتقال التي تعاملت معها السلطات الإسرائيلية كنموذج للردع. المحامي خليفة عضو منتخب في بلدية أم الفحم وناشط اجتماعي بارز. منذ لحظة اعتقاله، تعرض للضرب والإهانة، وعانى من ظروف قاسية حتى أُطلق سراحه من السجن في ٩ شباط ٢٠٢٤ ليخضع للحبس المنزلي، وذلك بعد عدة جلسات محكمة واستئنافات للمحكمة المركزية ثم المحكمة العليا. وقد تم الإفراج عنه بشروط صارمة، شملت الإقامة الجبرية في شقة مستأجرة في حيفا دون السماح له بمغادرتها، بالإضافة إلى دفع كفالة مالية قدرها ٤٥,٠٠٠ شيكل. وبعد ستة أشهر من احتجازه، سمحت له المحكمة العليا بالعودة إلى أم الفحم، لكن بشروط حبس منزلي أقل قسوة. في الوقت نفسه، يواجه خليفة إجراءات تأديبية من نقابة المحامين، التي تطالب بسحب رخصته لمزاولة المهنة، ما يشير إلى تواطؤ النقابة في حملة القمع ضد الناشطين الفلسطينيين بدلاً من حماية حق التعبير عن الرأي.

ملاحقة الطلاب والمهنيين

لقد سارع مدير قسم الإجراءات التأديبية في مفوضية خادمي الدولة، بعد أربعة أيام من اندلاع الحرب،

يوم ١١/١٠/٢٠٢٣، بإصدار رسالة إلى المدراء العامين للوزارات، والشركات الحكومية، والمستشفيات الحكومية، تحت عنوان «معالجة تأديبية لتصريحات ضد دولة إسرائيل في زمن الحرب»، ومفادها محاربة أي منشورات «تحريضية» والعمل لتقديم المرتكبين للجان طاعة بشكل حازم وسريع والتوجه للمفوضية على الفور «لتوجيهات تشمل فصلاً سريعاً، تحقيقاً، إدانة وفحص إقالة من العمل»^{١٥} اجتاحت الموجة الاضطهادية الساعية لمعاقبة الفلسطينيين وترويضهم أيضاً المؤسسات غير الرسمية التي سعت لملاحقة الأصوات الاحتجاجية أو حرية التعبير عن الرأي، والتي وصلت لحدود غير مسبوقة. فقد تمت ملاحقة وقمع الفلسطينيين التابعين لنقابات أو لمؤسسات وعامة، والطلاب والأكاديميين في الجامعات والكليات، الذين واجهوا بشكل خاص شكاوى وملاحقات تأديبية من لجان الطاعة في النقابات والوزارات المختلفة كالمحامين والأطباء والطلاب والمعلمين والعمال الاجتماعيين وغيرهم.

تشير المعطيات المتوفرة حتى تاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٤ إلى تقديم ١٢٤ طالباً وطالبة فلسطينية على الأقل لإجراءات تأديبية في ٣٦ مؤسسة أكاديمية إسرائيلية مختلفة جميعهم بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي^{١٦}. دعم وزير التربية والتعليم هذه الإجراءات وأشاد بها، ونادى رئيس نقابة الطلاب القطرية أيضاً بمحاسبة الطلاب ونادى بمنع رفع الأعلام الفلسطينية^{١٧}. كما أن واجه بعض الطلاب اعتقالات وتحقيقات شرطية إضافة للإجراءات التأديبية. وقد تم تعليق الدراسة أو الفصل الدائم لنحو ٤٥ طالباً وطالبة نتيجة الإجراءات التأديبية^{١٨}.

على مستوى المهنيين، أرسلت نقابة المحامين رسالة تحذيرية للمحامين ذاكرة فيه أن «اللجنة التأديبية القطرية» لن تتسامح مطلقاً، وستحاسب كل محام ينشر منشورات يُمكن اعتبارها تحريضية على العنف. فعلياً، كانت هنالك عدة شكاوى وإجراءات تأديبية في النقابة، بعضها ما زال سارياً، منها للمحامي والناشط أحمد خليفة^{١٩}. وسرى هذه النهج وتلك الممارسات على جميع المؤسسات دون استثناء ومنها المستشفيات والبلديات والمدارس والجامعات وحتى في أماكن العمل في المجال الخاص. عانى العديد من العمال العرب في القطاعين العام والخاص من الملاحقة والشكاوى والفصل والإقالة وعدم الترقية والتضييق المختلفة. تشير المعطيات بحسب مركز «كيان»، بأن خط الطوارئ في المركز تلقى نحو ٨٥٠ شكوى من العمال العرب، شكاوى عن تحريض ضدهم، ملاحقتهم سياسياً، وحتى أعمال عنف في أماكن العمل والمؤسسات الأكاديمية^{٢٠}.

وتمت ملاحقة بعض الفنانين الفلسطينيين بشكل خاص، كحالة دلال أبو أمنة وميساء عبد الهادي، بسبب تعبيرهم وأرائهم المعارضة للحرب. كما تمت ملاحقة الأكاديميين في الجامعات، وعدم تثبيت بعضهم بحجج التماهي مع الإرهاب أو التحريض عليه، وبالذات ما يخص مسألة تصنيف الحرب على غزّة كحرب إبادة^{٢١}. بل أكثر من ذلك، فقد تمت ملاحقة ليس فقط من عارض الحرب أو احتج على قتل المدنيين والأطفال أو تفسير الأسباب وراء السابع من أكتوبر وجذور العنف السائد وهي الاحتلال والانتهاكات

المتواصلة، بل من لم يستنكر بشكل واضح وصارخ هجوم حماس ولم يعتبره هجومًا إرهابيًا، إضافة إلى طلبات بالتعاطف مع الألم الإسرائيلي فقط وبشكل فعلي وليس ضمناً فقط.^{٢٢} وفي النتيجة، لم يستطع من تم فصله وفضح هويته أن يجد فرص عمل جديدة، إذ لم يُقبل في مستشفيات أخرى.^{٢٣}

قضية نادرة شلهوب كیفوركيا و تواطؤ الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

لقد استهدفت حملة التحريض البرفسورة نادرة شلهوب كیفوركيا، المدرسة في الجامعة العبرية منذ ٢٦ عاماً، وذلك لتوقيعها عريضة تندد بقتل الأطفال وتنادي بحمايتهم، وتتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة في غزة، لتتلقى يوم ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٣ رسالة من إدارة الجامعة تستنكر موقفها وتطالبها بالاستقالة. وانقسم طاقم الجامعة بين من طالب بإقالتها ومن اتخذ موقفاً بأن موقفها هو جزء من التعبير عن الرأي والحرية الأكاديمية. وفي آذار اتخذت الجامعة قراراً بتوقيف عمل البروفسورة شلهوب-كیفوركيا، ليتم من بعدها في نيسان ٢٠٢٤ توقيفها مدة ٢٤ ساعة من قبل شرطة إسرائيل وإجراء تحقيقات معها، تمحورت حول كتاباتها وأبحاثها الأكاديمية. أطلقت محكمة الصلح سراحها بقيود. ومع استمرار المضايقات تقدمت البروفسورة شلهوب-كیفوركيا باستقالتها من الجامعة في آب ٢٠٢٤.

قمع العمل الإغاثي وملاحقة الجمعيات الفلسطينية في إسرائيل

على صعيد العمل الفلسطيني المؤسساتي المدني، ولتبع وقمع أي عمل من المجتمع المدني أو محاولة لترتيب حملات إغاثة إنسانية كما كانت الأحوال في الحروب السابقة، فقد عملت السلطات الإسرائيلية، وبالذات مسجل الجمعيات، إلى جانب البنوك منذ بداية الحرب على ملاحقة جمعيات الإغاثة الإنسانية وفتح تحقيقات حولها وطلبات تفكيك بعضها، بالأساس من قبل مسجل الجمعيات التابع لوزارة العدل.^{٢٤} بالإضافة، قامت البنوك الإسرائيلية بإغلاق الحسابات البنكية للعديد من الجمعيات بحجة غسيل الأموال ودعم الإرهاب مع محاسبتها على دعمها السابق للايتام والمحتاجين الفلسطينيين في الضفة وغزة، أو بسبب دعم اللاجئين السوريين، أو بحجة العمل والتجارة مع دولة عدو.

علميات «الذئب المنفرد» في الداخل

لقد شهد المشهد الفلسطيني في الداخل زيادة في عمليات نَقْذها فلسطينيون من الداخل، مواطنون أو مقيمون بموجب قانون لم الشمل، ضد إسرائيليين، صنفتها إسرائيل على أنها عمليات مقاومة على خلفية قومية، بينما ادّعى بعض الأهالي أنها خلاف ذلك، وبالتالي كان رد فعل الشرطة أو المواطنين اليهود

بإطلاق النار والقتل المتعمد، كما حصل في حوادث كرميئيل، وبئر السبع والخضيرة.^{٢٥} بغض النظر عمّا إذا كانت تلك عمليات على خلفية قومية أو أنها أحداث مغايرة، مع الإشارة لصعوبة إثبات ذلك أو عدمه لانعدام قدرة الفلسطينيين على مراجعة أو فحص الأدلة، فإن التحليلات والتقديرات الأمنية الإسرائيلية أشارت إلى أن القمع المتزايد، والإسكات، وتضييق هامش الفلسطينيين الاحتجاجي وأشكاله، وحالة الحرب ستؤدي لزيادة العمليات من الفلسطينيين في الداخل. في هذا السياق، أشار جهاز المخابرات الإسرائيلي «الشاباك» إلى أنه أحبط ٢٠ عملية تفجير، وأن ١٤ فلسطينياً نفذوا عمليات، واعتقل أكثر من ١٠٠ فلسطيني من الداخل.^{٢٦} ما زالت هذه العمليات تعتبر حالات فردية تطلق عليها إسرائيل «الذئب المنفرد»، وما زال من المبكر الحكم إن كانت ستشكل ظاهرة جديدة في الداخل.

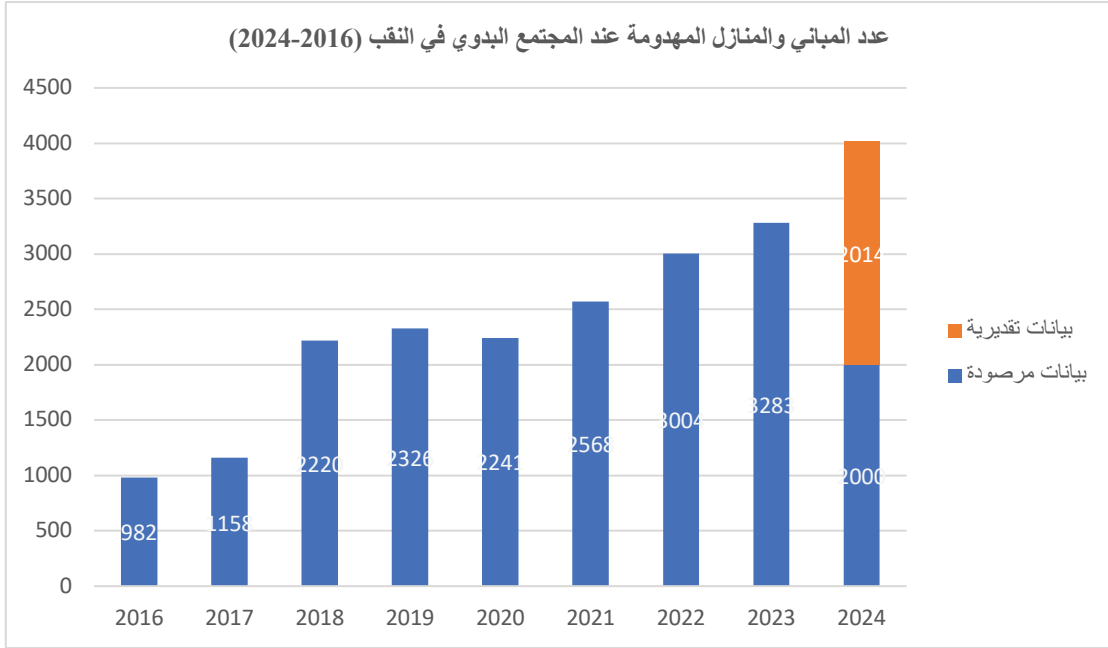
تصاعد في التشريعات المناهضة للفلسطينيين في الداخل

إلى جانب الإسقاطات ونتائج الحرب المباشرة، فقد تم استغلال حالة الحرب والجهوية الإسرائيلية للاضطهاد من أجل تمرير سياسات وقوانين وممارسات أكثر عنصرية وعنفاً. تستهدف تلك التشريعات والسياسات الفلسطينيين جميعاً كجزء من الجهود الحربي وتصاعد الفاشية لمحاربة كل ما هو فلسطيني ومناهض للصهيونية، لذا فإنها متشابهة وتتقاطع عبر «الخط الأخضر».

أنظر/ي الملحق ١ لقائمة القوانين العنصرية التي تم تشريعها
أو اقتراحها خلال العام ٢٠٢٤ بحق الفلسطينيين في إسرائيل

من بين تلك السياسات ما يمثل رغبات وزير الأمن الداخلي ايتمار بن غفير بشأن قمع الأسرى الفلسطينيين وتجويعهم، وأيضاً قضية نشر السلاح بين المواطنين اليهود، تماشياً مع سياسة إقامة ميليشيات خاصة تعاون الشرطة الإسرائيلية، وهو ما طرحه سابقاً الوزير بن غفير في سنة ٢٠٢١ قبل توليه وزارة الأمن القومي. إلى جانب مراد سموتريتش بدعم الاستيطان وضم المناطق المصنفة «ج» وتضييق الخناق على الفلسطينيين. كما تمت ملاحقة مسألة الدعم الحكومي والميزانيات للأشخاص والفنانين والمسارح والمؤسسات والجمعيات وسلب الدعم من أي جهة أو مؤسسة «تتماهى مع الإرهاب»، وبكلمات أخرى أي مؤسسة لا تدعم سياسات الحكومة.

فوق ذلك كله، استمرّ وتجدد تمرير قوانين تنتمي إلى ما يسمى «الإصلاح القضائي»، أو ما يخدم الأيديولوجيا الحاكمة وتضييق الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية، ومنها قوانين ومقترحات قانون بشأن التفتيش وحرية التعبير والإعلام والمعرفة، أو تقييد عمل المؤسسات الدولية، إضافة إلى زيادة سياسات الهدم والمصادرة والاستيطان.^{٢٧}



ثانياً: تصاعد العنف والإجرام المنظم

منذ تسلم ايتمار بن غفير حقيبة الأمن الداخلي في أواخر ٢٠٢٢، تصاعدت بشكل ملحوظ عمليات الإجرام المنظم وتزايدت أحداث العنف. لقد تحولت جرائم إطلاق النار وسط الشوارع والقتل إلى أمر معتاد في المجتمع العربي، الذي يجد نفسه متروكاً لمصيره ورهينة للجريمة المنظمة في ظل ارتفاع معدلات الجريمة

منذ تسلم ايتمار بن غفير حقيبة الأمن الداخلي في أواخر ٢٠٢٢، تصاعدت بشكل ملحوظ عمليات الإجرام المنظم وتزايدت أحداث العنف. لقد تحولت جرائم إطلاق النار وسط الشوارع والقتل إلى أمر معتاد في المجتمع العربي، الذي يجد نفسه متروكاً لمصيره ورهينة للجريمة المنظمة.

بشكل كبير ومتصاعد، راجياً تدخل الشرطة بطريقة مهنية على الرغم من أزمة الثقة الواضحة مع الشرطة. على الرغم من المعطيات الصارخة ونسبة الجريمة العالية في السنوات الأخيرة والتي وصلت سنة ٢٠٢١ إلى ١٢٨ ضحية وفي سنة ٢٠٢٢ إلى ١١١ ضحية، فإننا نرى تصاعداً مخيفاً في سنة ٢٠٢٣ (٢٤٧ ضحية) وفي سنة ٢٠٢٤ إلى ٢٣٩ ضحية، منها ٢٢ ضحية من النساء، ويأتي هذا التصاعد على الرغم من

التحرك الواسع للشرطة ولقوات الأمن بشكل عام لملاحقة أصوات الاحتجاج على الحرب بشكل خاص^{٢٨}. يصل تصنيف ضحايا الجرائم التي تتعلق بمنظمات إجرام إلى ٧٠٪ من الجريمة ككل. تصدرت منطقة الجليل أعداد الضحايا للعام ٢٠٢٤ (١٠٧ ضحية) مقابل ٩٣ ضحية في منطقة المركز التي كانت تعاني من العنف والجريمة المنظمة بشكل أكبر من أي منطقة أخرى. وبالمقارنة، فتصل العلاقة بين المجتمع الفلسطيني

واليهودي في إسرائيل بنسبة ١ إلى ١٣ بما يتعلق بالقتل والجريمة.^{٢٩} لو تم إجراء مقارنة دولية لجاء المجتمع العربي في المركز الثالث بعد كولومبيا والمكسيك في معدل الجريمة، حيث تقف كولومبيا عند ٣٥,٧١ حالة قتل لكل مائة ألف شخص، والمكسيك ٢٤,٥٥، ولو قارنا أعداد القتلى في المجتمع العربي في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بها لوصلت النتيجة المتعلقة بالمجتمع العربي في إسرائيل إلى ١١,١١ جريمة لكل مائة ألف شخص، وهو المركز الثالث عالمياً، وبعده تأتي لاتفيا ثم أميركا.^{٣٠}

تشير المعطيات إلى تأثير نية الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بمحاربة الجريمة وقراراتها السياسي في هذا الصدد. فعندما كانت قد بدت بوادر قرار سياسي لمحاربة الجريمة تحت ما يسمى بحكومة التغيير (لابيد-بينيت) وتخصيص ميزانيات في هذا الصدد، يُظهر المشهد تضاعف الجريمة تحت وزارة بن-غفير وحكومة اليمين، دون مجهود خاص لمواجهة الجريمة. في التوازي، كانت هنالك تعديلات قانونية تسعى لمحاربة الجريمة، ومنها إعطاء الشرطة وسائل وصلاحيات أكبر للتنصت والمراقبة، ومن القوانين والتعديلات التي تم تمريرها في سنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ المتعلقة بالجريمة:

القانون/التعديل القانوني	المضمون
قانون حماية الجمهور من منظمات الجريمة، ٢٠٢٤، ١٦ كانون الأول ٢٠٢٤	يمنح الشرطة وقائدها صلاحيات واسعة واستصدار أوامر محكمة لملاحقة أشخاص ومنظمات الجريمة.
قانون العقوبات (تعديل ١٤٦ وأمر الساعة) - ٢٠٢٣، ٢ أب ٢٠٢٣	يحدد عقوبة دنيا لجرائم الخاوة ويعطي المحكمة صلاحيات بمصادرة أملاك لخزينة الدولة لمن تمت إدانته بهذه الجريمة.

كما تم طرح مقترحات تشريعية عديدة لمحاربة الجريمة لكنها لم تمرّ كقانون، ومنها يخص الخاوة بشكل خاص، أو جرائم ضد الحقول والزراعة، أو آخرها طرح قانون خاص لمحاربة منظمات الجريمة وتشديد العقوبة للابتزاز والفساد والخاوة، أو مقترح قانون لتوسيع صلاحيات للشرطة والوسائل المتاحة لها من أجل محاربة منظمات الجريمة. كان هنالك عدد من الجرائم التي هزت المشهد الفلسطيني بشكل خاص، إما بسبب عدد الضحايا الكبير أو لاستهداف نساء وأطفال (مثلاً مقتل ٥ فلسطينيين في أبو سنان منهنما قاصران وامرأة في أيلول ٢٠٢٣، أو مقتل امرأتين وطفلين وإصابة ٨ آخرين بجريمة في الرملة نتجت عن إلقاء قنبلة على سيارة في أيلول ٢٠٢٤)، أو مقتل مدير مدرسة في باقة وطبيب في كفر ياسيف واستمرار الجرائم في أم الفحم، ما أدى إلى حراك شعبي ومظاهرات واسعة في عدة بلدات فلسطينية في إسرائيل.

يعكس ملف العنف والجريمة دوائر التناقض والقمع والتمييز التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، وأهمها:

أولاً: العلاقة المتناقضة لدى الفلسطينيين حيال مؤسسة الشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. من جهة، تنعدم الثقة بجهاز الشرطة وازدياد وجوده في البلدات العربية في السنوات الأخيرة، وبالذات انعدام الثقة تحت وزارة بن غفير، ومن جهة أخرى، تتأشد الجماهير أجهزة الشرطة الإسرائيلية باتخاذ دورها الطبيعي بملاحقة الجريمة انطلاقاً من الإدراك بأن الشرطة هي الملاذ الأخير والطرف الوحيد الذي يمتلك الإمكانات للقضاء على ظاهرة الجريمة المنظمة.

ثانياً: يتهم الفلسطينيون الشرطة باستمرارها في التمعق والإهمال والسكوت أو إتاحة المجال للجريمة، لأسباب عديدة. وقد برز التناقض بين الجهات الأمنية، حيث تتهم الشرطة الشاباك بحماية مجرمي المجتمع العربي، بينما ينفي الشاباك هذه الادعاءات، مما يعكس تضارب المصالح ويثير تساؤلات حول مدى جدية مكافحة الجريمة في المجتمع العربي، بحسب ما صرح به قيادي في شرطة إسرائيل.^{٣١} ومن جهة أخرى، يبدو أن ليس هنالك أمل أو ملجأ آخر غير الشرطة لمناشدتها. يدرك المجتمع الفلسطيني كما يبدو عدم قدرته على أحداث التغيير في هذا الصدد. لا شك أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أو حتى الشرطة تستغل هذا التناقض، وهذا الضعف، للدفع بسياسات تخدمها لتوسيع نشاطاتها الاستخباراتية أو للدفع بقبول الشرطة وانتشارها في البلدات العربية ومعها سياسات القمع والتمييز التي تنتهجها في الوسط الفلسطيني في الداخل.

كانت هنالك محاولات تنظيم مجتمعية مختلفة لمناهضة العنف والجريمة، وأهمها تأسيس لجان «إفشاء السلام»، التي سعت للمصالحة وفض النزاعات المختلفة في المجتمع العربي، وربما الملحوظ هو دور الشيخ رائد صلاح في هذا المجال. حيث تحوّل تركيز عمل الشيخ صلاح من العمل السياسي ومجهود الحراك

لحماية القدس والأقصى، للتركيز على الإصلاح وإفشاء السلام، كل ذلك نتيجة ملاحقة السلطات الإسرائيلية له واعتقاله ومحاكمته أكثر من مرة بسبب خطاباته ونشاطه. مع ذلك، ورغم تفاقم العنف والجريمة، قام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بإصدار أمر يحظر لجان إفشاء السلام بحجة أنها غطاء لاستمرار عمل الحركة الإسلامية الشق الشمالي.^{٣٢} هذا وقد اقتحمت قوات كبيرة من الشرطة مكاتب اللجان

واعتقلت الشيخ رائد صلاح للتحقيق. شكّل الحظر بمثابة رسالة للفلسطينيين بأن السلطات ستحارب أي محاولات لمنع الجريمة أو تخفيف وطأتها.

كانت هنالك محاولات تنظيم مجتمعية مختلفة لمناهضة العنف والجريمة، وأهمها تأسيس لجان «إفشاء السلام»، التي سعت للمصالحة وفض النزاعات المختلفة في المجتمع العربي. وربما الملحوظ هو دور الشيخ رائد صلاح في هذا المجال.

لجان «إفشاء السلام» هي مبادرة منبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، ويشرف على إدارتها العامة ممثلون من مختلف الأقاليم، برئاسة شخصية تعيّنها اللجنة. تضم هذه اللجان شخصيات مجتمعية بارزة، قيادات دينية إسلامية ومسيحية ودرزية، إضافة إلى ناشطين اجتماعيين وأكاديميين، يسعون لنشر ثقافة السلم الأهلي ومحاربة العنف في المجتمع الفلسطيني داخل أراضي ٤٨.

تأتي هذه المبادرة في ظل تصاعد الجريمة المنظمة داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، وفي ظل غياب أطر عشائرية (كما هو الحال في الأرض المحتلة)، والتي عادة ما تعالج قضايا العنف المجتمعي، ووسط واقع تتكرر فيه اتهامات للشرطة الإسرائيلية بالتواطؤ أو التقاعس في مواجهة هذه الجرائم، مما يترك فراغاً أمنياً تستغله شبكات الجريمة المنظمة لتوسيع نفوذها.

تتم إدارة لجان إفشاء السلام عبر إدارات إقليمية موزعة على تسعة أقاليم، بحيث تضم كل إدارة رؤساء اللجان المحلية في كل بلدة. كما يتم تأسيس لجان شبابية وطلابية لضمان مشاركة الأجيال الصاعدة في جهود السلام، وتعمل لجنة دينية تضم رجال دين من مختلف الطوائف لتعزيز رسالة السلام في المساجد والكنائس والخلوات. يعتمد عمل اللجان على ثلاث مراحل رئيسية: الوقاية عبر نشر الوعي وثقافة التسامح، العلاج من خلال لجان الإصلاح لحل النزاعات، والردع بالتعاون مع السلطات المحلية والجهات الرسمية للضغط من أجل سياسات تحد من العنف، في محاولة لسد الفراغ الذي تركه غياب المؤسسات الرادعة.

ثالثاً: التراجع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

قدّرت الجهات الإسرائيلية تكلفة الحرب وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو ٢٠٠ مليار شيكل، منها التكاليف المباشرة والأخرى غير المباشرة. كما آلت الحرب إلى تخفيض تدريج الائتمان العالمي لإسرائيل^{٣٣}. كما وشهدت إسرائيل موجة غلاء أسعار كبيرة في ظل الحرب، لا تزال في تصاعد. وكان وقع ذلك كبيراً على المجتمع الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، وبالذات أنها تأتي بعد موجات الغلاء التي تسببت بها جائحة كورونا. وقد شملت موجة الغلاء زيادة أسعار الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات^{٣٤}. وتعمل السلطات الإسرائيلية على برامج إصلاحات ضريبية تسعى إلى إلقاء عبء الحرب على المواطنين، وأهمها كان رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٨٪ بدلاً من ١٧٪ مع

بداية العام ٢٠٢٥.

ويشير تقرير «الفقر البديل» إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل يعانون من معدلات فقر مرتفعة، وانعدام أمن غذائي، وأجور منخفضة، وخدمات عامة غير كافية، مقارنة بالمواطنين اليهود.^{٣٥} بينما يبلغ معدل الفقر العام في إسرائيل نحو ٢٨,٧٪، فهو أعلى بكثير بين العرب (نحو ٥٠٪ منهم فقراء)، وأقل بين اليهود (فقط ٢٠٪). هذا يعكس فجوات اقتصادية واجتماعية تتطلب سياسات موجهة لمعالجة التفاوتات والحد من الفجوة بين المجموعتين.

في مجال التعليم، معدلات التسرب من المدارس بين العرب أعلى بكثير منها بين اليهود. كما أن نسبة الطلاب العرب في الجامعات منخفضة، حيث لا تتجاوز ١٧٪ رغم أن العرب يشكلون ٢١٪ من إجمالي السكان. في ما يخص سوق العمل، يشارك الرجال العرب في القوى العاملة بمعدل أقل من الرجال اليهود، في حين أن نسبة النساء العربيات العاملات أقل بكثير من نسبة النساء اليهوديات، حيث تصل إلى ٤٠٪ فقط مقارنة بـ ٨٠٪. كما أن متوسط دخل العمال العرب أقل بنحو ٣٠٪ من دخل العمال اليهود. كما وتعاني العائلات العربية بشكل أكبر من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه نحو ٤٠٪ منها صعوبة في الحصول على الغذاء، مقارنة بـ ١٥٪ فقط من العائلات اليهودية.

في ما يتعلق بالإسكان والبنية التحتية، تحصل البلديات العربية على تمويل حكومي أقل لتحسين البنية التحتية والمواصلات العامة والخدمات البلدية. فقط ٢٧-٣١٪ من المنازل في البلديات العربية مزودة بملاجئ للحماية، مقابل أكثر من ٥٥٪ في البلديات اليهودية. في المجال الصحي، يعاني الفلسطينيون في إسرائيل من معدلات أعلى من الأمراض المزمنة، كما أن متوسط العمر لديهم أقل من متوسط العمر لدى اليهود. معدل وفيات الرضع لدى العرب يزيد بأكثر من الضعف مقارنة باليهود.

ويظهر تقرير مركز البحوث والمعلومات في الكنيست لعام ٢٠٢٤ أن تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في مؤسسات التخطيط والبناء لا يزال محدوداً.^{٣٦} في الهيئات المهنية (مثل مديريةية التخطيط والمكاتب الإقليمية)، يبلغ معدل الموظفين العرب ٣,٢٪ فقط، وهو أقل بكثير من الهدف التسويقي المرصود من قبل الحكومة والبالغ ١٠٪. في المؤسسات التخطيطية القانونية (مثل المجلس الوطني للتخطيط واللجان الإقليمية)، يمثل العرب نسبة صغيرة من الأعضاء، حيث لا يوجد تمثيل لهم في بعض اللجان الرئيسية. وتدعي إسرائيل أن السبب في نقص التمثيل هو نقص الكفاءات العربية في مجالات التخطيط.

في حين كانت التقليلات في المكاتب الحكومية نحو ٥٪، فإن التقليلات في ميزانية الخطط الخمسية للفلسطينيين في الداخل وصلت إلى ١٥٪، إضافة إلى إلغاء هبات الموازنة للسلطات العربية بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل.

استمرت جهود وزير المالية سموتريتش لتقليص الميزانيات المخصصة قبل الحرب للفلسطينيين في الداخل، ضمن خطط اقتصادية خماسية لتقليص الفجوات، بالإضافة إلى عمله على تقليص الميزانيات الجديدة ضمن ميزانية الدولة، بحجة سدّ

الفجوات بميزانية الدولة وبالذات بميزانية الأمن. لكن تلك التقليلات تأتي على حساب الفلسطينيين في الداخل أكثر من غيرهم، إضافة لتقليص ميزانيات الدعم والرفاه والتي يستفيد منها الفقراء بشكل عام والفلسطينيون في الداخل بشكل خاص.^{٢٧} في حين كانت التقليلات في المكاتب الحكومية نحو ٥٪ فإن التقليلات في ميزانية الخطط الخمسية للفلسطينيين في الداخل وصلت إلى ١٥٪، إضافة إلى إلغاء هبات الموازنة للسلطات العربية بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل.^{٢٨}

سياسات بتسلييل سموتريتش تجاه الفلسطينيين في إسرائيل

في العام ٢٠٢١، صرح سموتريتش أمام الكنيست بأن دافيد بن غوريون كان يجب أن «ينهي المهمة» ويطرده العرب من البلاد عام ١٩٤٨، ووجه في حينها كلامه لأعضاء الكنيست العرب قائلاً: «وجودكم هنا خطأ». في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، أصبح سموتريتش وزيراً للمالية وأعلن على الفور عن تجميد ميزانية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون شيكل كانت مخصصة لدعم السلطات المحلية العربية. برر سموتريتش القرار بقوله: «السلطات العربية تتلقى منحاً مثل أي سلطة أخرى في إسرائيل بناءً على معايير متساوية، ولا يوجد أي مبرر لمنحها معاملة تفضيلية». وبعد احتجاجات وضغوط واسعة، وافق سموتريتش على الإفراج عن الأموال بشروط صارمة شملت: (١) تحويل الأموال من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية، (٢) تخصيص الأموال للسلطات المحلية العربية تحت إشراف أليات رقابة صارمة، (٣) مشاركة جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية في الإشراف لضمان عدم وصول الأموال إلى «منظمات إجرامية». ومع ذلك، استمر سموتريتش في تجميد الأموال حتى أيلول ٢٠٢٤. أثرت سياسات سموتريتش بشكل مباشر على الخدمات الأساسية والتنمية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وقد صرح رئيس بلدية أم الفحم، سمير محاميد: «تأثير هذه التخفيضات على المجتمع العربي كارثي. ستؤدي إلى تقليص برامج التعليم، والرعاية الاجتماعية، وإلى تعميق الفقر، والعنف».

وفي ظل ولاية وزير المالية سموتريتش، شهدت الخطة الحكومية «تقدّم ٥٥٠» لتقليص الفجوات في المجتمع العربي تقليصاً كبيراً في الميزانيات المخصصة. تشير التقارير إلى أن الحكومة خصصت ٢٦,٧ مليار شيكل للخطة، ولكن حتى نهاية عام ٢٠٢٣، تم تنفيذ ٣٦٪ فقط من هذه الميزانية، مع تخصيص ٩,٥ مليار شيكل فعلياً. نسبة تنفيذ المشاريع المقررة تراجعت من ٩٢٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٧٧٪ في ٢٠٢٣، مما يعكس تراجعاً في التزام الحكومة بالقرارات المتعلقة بالمجتمع العربي. أحد التأثيرات الرئيسية لسياسات سموتريتش كان التقليص الأفقي للميزانيات بنسبة ١٥٪، مما أثر بشكل غير متناسب على المجتمع العربي، خاصة في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والإسكان. كما تم تعليق ميزانيات رئيسية،

مثل ٥٠ مليون شيكل لبرامج تعزيز العمل و٤٣ مليون شيكل لمرافق الرياضة. تعكس السياسات المالية الجديدة توجّهاً أيديولوجياً يحد من التمويل الحكومي للمجتمع العربي، مما يهدد بانحياز السلطات المحلية وتعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.^{٣٩}

إجمال

كان لسنة ٢٠٢٤ وقع وتأثير كبيران على الفلسطينيين وبالذات إحساس الغموض والخوف من المستقبل. تشابك العوامل والتطورات المختلفة العديدة من القمع والاضطهاد القومي المتزايد، وسيطرة الجريمة والعنف على الشارع الفلسطيني، وازدياد غلاء المعيشة والعبء الضريبي، تهدد بإضعاف الحصانة المجتمعية وتحمل مخاطر على قدرة المجتمع عامة على الصمود في ذلك كله. كما قد تدفع تلك التطورات في سنة ٢٠٢٤ إلى تزايد النزعة للهجرة بين الفئات الشابة والطبقات الوسطى من الفلسطينيين.

لقد أدت الحرب وما رافقها من دموية واضطهاد، لفقدان الأمل والأمن على المستويين الشخصي والمجتمعي الفلسطيني العام، إلى جانب انعدام الأمن الشخصي والحماية نتيجة الجريمة المنتشرة والمتفشية، آل ذلك كله إلى لتطوير رؤيا سوداوية على جميع المستويات، وبالتالي إلى التفكير من قبل عدد كبير من الفلسطينيين بالهجرة خارج البلاد، باحثين عن حياة ومستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم. لم يقتصر ذلك على رغبة عامة أو تفكير وأمنيات بل أصبح أقرب إلى الحقيقة. أصبحت بلاد مثل قبرص واليونان ودبي ملجأ للاستثمار والعمل والهجرة، وبدأت المئات أو حتى الآلاف بالاستثمار أو التخطيط للهجرة إلى تلك الدول في المدى القريب والبعيد، ما زالت المعطيات عن ذلك غير متوفرة، لكن ليس من الصعب الإشارة إلى هذه النزعة من خلال الملاحظة المباشرة.

شكلت سيطرة الفاشية المتزايدة على المشهد السياسي والمجتمعي الإسرائيلي، وازدياد القمع بكل أشكاله، والإجماع الإسرائيلي الواسع بدعم الحرب على غزة على الرغم من مشاهدة القتل والهدم والألم والتي لم تشهدها البلاد منذ النكبة، نقطة تحول سياسية مجتمعية بالنسبة لحاضر الفلسطينيين ومستقبلهم في إسرائيل. أصبحت حقوق المواطنة أشبه بالمعدومة إلا بما يتعلق بالعمل التقني والبيروقراطي ضمن دوائر الاقتصاد والمنظومة الإسرائيلية دون الشعور والتعبير عن الهوية القومية ودون العمل السياسي. حيث عملت أوساط اليمين الإسرائيلي على وتأمل بترويض الفلسطيني كمواطن مروّض، مطيع، وصهيوني الهوية، ويقبل بالدونية والحقوق المنقوصة، مع الامتنان.

لكن الأصوات النقدية والمواجهة مع تلك السياسات لا تزال مفتوحة ومستمرة حتى ولو بوتيرة منخفضة، إلا أن كل ذلك بعيد عن الحسم، ويفتح المجال لتطورات مستقبلية مختلفة في ما يخص نوعية علاقة الفلسطينيين بالدولة، والعلاقة بين المواطنة والقومية.

قائمة بالقوانين والتشريعات والتعديلات التي استهدفت الفلسطينيين

في إسرائيل ما بين ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٥ .

القانون/التعديل القانوني	التاريخ	مضمون القانون/التعديل القانوني
السجن مدة عام لمن يشاهد بشكل منهجي أشرطة «لثلاث منظمات إرهابية» بحسب التعريف الإسرائيلي	٢٠٢٣/١١/٨	قانون طوارئ مدته عامان، يفرض السجن عاماً، على كل من يتم اتهامه بأنه يشاهد بشكل منهجي أشرطة تطلقها، ما تسميها إسرائيل «منظمات إرهابية»، وفي تفصيل القانون فإن التعريف تحديده لتنظيم داعش، وتنظيم القاعدة (أضيف بالقراءة النهائية) وحركة حماس. ويحق لوزير العدل بالتشاور مع لجنة القانون والدستور البرلمانية لإضافة أسماء أخرى.
قانون يجيز تعريف شخص ليس مواطناً أو مقيماً كناشط إرهابي تسري عليه أحكام قانون مكافحة الإرهاب	٢٠٢٣/١١/١٣	يجيز لوزير الأمن (الدفاع)، الإعلان عن شخص ليس مواطناً، أو ليس بحوزته بطاقة إقامة دائمة، أو ليس من سكان الضفة الغربية المحتلة، بمعنى شخص أجنبي، وفق نص القانون، على أنه ناشط إرهابي، وليس بالضرورة أن يكون منتمياً لتنظيم يعد في إسرائيل «إرهابياً» وفق التعريف الإسرائيلي للإرهاب، وبهذا تسري على الشخص أحكام قانون «مكافحة الإرهاب» الذي أقره الكنيست في منتصف العام ٢٠١٦.
قانون تعديل وتمديد سريان مفعول أوامر الطوارئ (حرفوت برزل) (لقاء محام لمعتقل بمخالفات أمنية)، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١/١٦	ينص التعديل على تمديد الفترات التي تمنع المعتقل من اللقاء بمحام، والتي يمكن أن تصل بحسب هذا التعديل إلى فترة ١٨٠ يوماً. يتم تمديد التعديل كل بضعة شهور.
قرار في الكنيست بأغلبية الأصوات يرفض الاعتراف بدولة فلسطينية من جانب واحد	٢٠٢٤/٢/٢١	«ترفض إسرائيل بشكل قاطع، إملاءات دولية في مسألة الحل الدائم مع الفلسطينيين. إن حلاً كهذا، يتم إنجازها فقط بالمفاوضات المباشرة بين الجانبين، دون شروط مسبقة. إسرائيل تواصل رفضها الاعتراف أحادي الجانب بدولة فلسطينية. إن اعترافاً كهذا، في أعقاب مجزرة ٧ أكتوبر، يمنح جائزة ضخمة جداً للإرهاب. جائزة لا مثيل لها، وتمنع أي حل مستقبلي للسلام».

١ لمراجعة كافة القوانين، راجعي قاعدة بيانات «الراصد القانوني» على صفحة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) على الرابط التالي: <https://short-link.me/Vvq5>. شكر خاص للأستاذ برهوم جرابسي، مسؤول وحدة الراصد القانوني.

قانون منع إنكار مذبحه السابع من أكتوبر ٢٠٢٣	٢٠٢٤/٢/٢٢	من ينكر أحداث السابع من أكتوبر بشكل يحمي حماس وشركائها أو يدعمهم أو يتماهى معهم، يعرض نفسه للسجن حتى ٥ سنوات.
قانون تعويض ضحايا الإرهاب، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/٣/١٢	يسمح بدفع تعويضات بعشرات ملايين الشواكل لضحايا الإرهاب من أموال السلطة الفلسطينية المجمدة لدى الحكومة الإسرائيلية.
قانون يفرض قيوداً تمنع الأسير المحرر من العودة لمكان السكن أو العمل أو الدراسة	٢٠٢٤/٤/١	وبحسب صيغة القانون المقررة، فإن من حق كل متضرر من عملية «إرهابية»، أو قريب من الدرجة الأولى، في حال موت المتضرر، أن يطلب من المحكمة فرض قيود على الأسير المحرر إلى مكان العمل أو التعليم، أو السكن، إذا كان المتضرر أو قريبه من الدرجة الأولى، متواجداً في هذه الأماكن ذاتها. وتكون القيود مفروضة لثلاث سنوات، مع حق المحكمة تمديدتها كل مرة ثلاث سنوات، إذا قدم لها طلب بهذا الشأن.
قانون منع جسم بث أجنبي من الضرر بأمن الدولة (أمر مؤقت- حرفوت بارزل)، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/٤/٢	يعطي رئيس الدولة الصلاحية بمنع بث وإغلاق مواقع إنترنت وغيرها لجسم أو قناة بث أجنبية لمدة ٤٥ يوماً، والتي تم تعديلها لاحقاً لـ ٦٠ يوماً، مع التمديد.
تعديل قانون لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينياً ليس بحوزته تصريحاً لدخول إسرائيل	٢٠٢٤/٤/٣	يرفع القانون الحد الأدنى للعقوبة من عامين في السجن إلى ٤ سنوات، عقوبة الحد الأقصى من ٤ سنوات إلى ٧ سنوات. كما يرفع الغرامات على الأفراد من ٥ آلاف شيكل إلى ٤٠ ألف شيكل، (بدلاً من ١٠ آلاف شيكل كما ورد في نص القانون في القراءتين التمهيدية والأولى)، وعلى الشركات من ١٠ آلاف شيكل إلى ١٦٠ ألف شيكل (بدلاً من ٢٠ ألف شيكل كما ورد بالقراءتين التمهيدية والأولى).
قانون الدخول لإسرائيل (تعديل رقم ٣٨)، ٢٠٢٤ (مع جملة من التعديلات التي سبقته)	٢٠٢٤/٤/٨	يستهدف مسألة دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل دون تصريح ويزيد العقوبات حتى ٧ سنوات سجن لمن يشغل عمالاً فلسطينيين مع عقوبات أخرى كمصادرة المركبة وإغلاق المتاجر وفرض غرامات عالية جداً على المشغلين إضافة إلى الفلسطينيين أنفسهم.

<p>من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحاً لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، فإنه يحق للمحكمة أن تعلق رخصة السياقة، و/ أو ترخيص العمل الذي بحوزته لمدة عام. كما يحق للمحكمة أن تأمر بمصادرة أملاك له مرتبطة بالمخالفة التي ارتكبتها، بما في ذلك البيت والمصلحة الاقتصادية التي بحوزته.</p>	<p>٢٠٢٤/٥/٢٢</p>	<p>قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين «بالإرهاب»</p>
<p>«إن الكنيست الإسرائيلي يعارض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن. إن قيام دولة فلسطينية في قلب أرض إسرائيل تشكل خطراً وجودياً على دولة إسرائيل ومواطنيها، وستخذل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتثير استقرار المنطقة. وستكون مسألة وقت قصير، حتى تسيطر حركة حماس على الدولة الفلسطينية، وتحولها إلى قاعدة إرهاب إسلامي أصولي، تعمل بتنسيق مع المحور بقيادة إيران، من أجل القضاء على دولة إسرائيل».</p>	<p>٢٠٢٤/٧/١٧</p>	<p>قرار سياسي بأصوات الائتلاف وغالبية المعارضة الصهيونية يرفض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية</p>
<p>يلغي أي ترخيص أو إذن عمل للأونروا بدءاً من ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، ويخبر الأمم المتحدة بذلك، ويمنع أي سلطة أو ممثلي جمهور من التواصل مع الأونروا أو مع ممثليها، ولا يمنع توقيف عمل الأونروا من محاكمة أي عامل من عمالها، ومن ضمن ذلك ما له علاقة بالسابع من أكتوبر.</p>	<p>٢٠٢٤/١٠/٣٠</p>	<p>قانون توقيف نشاط الأونروا، ٢٠٢٤</p>
<p>يمنع القانون أي نشاط للأونروا في أراض تحت سيادة إسرائيل أو نشاط أي ممثلية، بشكل مباشر أو غير مباشر.</p>	<p>٢٠٢٤/١٠/٣٠</p>	<p>قانون توقيف نشاط الأونروا في أراضي دولة إسرائيل، ٢٠٢٤/٤/٢٠٢٤</p>

<p>يقضي بمنح وزير التعليم صلاحية قرار فصل موظف/ة في جهاز التعليم الرسمي، في حال صدر عنه تعبير يؤيد ما تعتبره إسرائيل «إرهاباً»، أو «منظمة إرهابية» أو «عمليات إرهابية». كما ينص القانون على أن من صلاحيات الوزير قطع الميزانيات عن مؤسسة تعليمية غير رسمية، لكن معترف بها وتتلقى ميزانيات من الدولة، في حال ثبت أن في برامجها ما يؤيد «الإرهاب»، بحسب المفهوم الإسرائيلي للإرهاب. وضمن بنود القانون، فإن عملية الفصل تكون فورية من دون سابق إنذار، لكن من حق الموظف أن يستأنف على القرار.</p>	<p>٢٠٢٤/١١/٥</p>	<p>قانون لفصل موظف في جهاز التربية ومنع ميزانيات عن مؤسسة تعليمية معترف بها إذا ثبت دعمها «للإرهاب»</p>
<p>يطالب القانون بترحيل الأقارب من الدرجة الأولى «للمخربين» من إسرائيل، ممن يرتكبون عملية تخريبية.</p>	<p>٢٠٢٤/١١/٧</p>	<p>قانون طرد «عائلات المخربين»</p>
<p>قانون طوارئ مؤقت لخمس سنوات، يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن ١٤ عاماً، إذا كان في المخالفة ما يتم وصفه في إسرائيل «عملاً إرهابياً»، أو عملاً على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.</p>	<p>٢٠٢٤/١١/٧</p>	<p>قانون يجيز فرض أحكام بالسجن طويلة على أطفال دون سن ١٤ عاماً</p>
<p>يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم «إرهابيين» وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبتت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة إرهاب بموجب القانون الإسرائيلي. هذه المخصصات أساسها اقتطاع رسوم ضمان اجتماعي من رواتب العاملين حينما عملوا في إسرائيل.</p>	<p>٢٠٢٤/١١/١٩</p>	<p>قانون لوقف دفع مخصصات اجتماعية لمقاومين وعائلاتهم من الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٢٤/١١/١٩</p>
<p>قانون يحرم القاصر المدان بقضايا أمنية، أو حسب تعبير القانون «الإرهاب»، من المخصصات الاجتماعية التي تتقاضاها عائلته عنه، وبالذات مخصصات الأولاد، وكل ما يرتبط بمخصصات عائلية، إن وجدت، وتدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، لكل ولد في العائلة، دون سن ١٨ عاماً.</p>	<p>٢٠٢٤/١١/١٩</p>	<p>قانون يحرم القاصر المدان بقضايا أمنية من مخصصات اجتماعية</p>

<p>«قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، وبعد البند السادس يأتي ما يلي: ممثلات رسمية لدول أجنبية تقام في القدس، تكون فقط تلك المعتمدة من دولة إسرائيل. دولة إسرائيل تشجع إقامة ممثلات رسمية، بالصيغة الواردة هنا.»</p>	<p>٢٠٢٤/١١/٢٩</p>	<p>تعديل قانون القدس بحيث يشمل حظر فتح ممثلات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين</p>
<p>يمنع القانون تمويل التمثيل القانوني من خزينة الدولة كما كان الحال عليه، ويخول وزير المالية بتقليص تكاليف التمثيل القانوني من أموال السلطة الفلسطينية، بكل تمثيل بداية من ٧ أكتوبر ٢٠٢٤.</p>	<p>٢٠٢٤/١٢/١٦</p>	<p>قانون منع تمويل التمثيل القانوني من قبل دولة إسرائيل (مشتبه به، متهم أو مدان بمخالفات أمنية- حروفوت برزل)، ٢٠٢٤</p>
<p>وهو تمديد تعديل قانوني سابق من السنة الماضية بشأن الإعلان عن وضعية الطوارئ في السجون بسبب زيادة عدد المعتقلين، والسماح لمديرية السجون بعدم استيفاء الشروط التي حددها القانون والقضاء الإسرائيلي بشأن حق الأسرى وبالذات مساحة المعيشة والحق بفرش أو سرير.</p>	<p>٢٠٢٤/١٢/٢٥</p>	<p>قانون لتعديل مرسوم السجون (رقم ٦٤)</p>
<p>إعطاء السجانين صلاحيات تفتيش مشتبهين وتوقيفهم وصلاحيات أوسع للسجانين ضد الأسرى، للتفتيش ولضمان أمن السجن.</p>	<p>٢٠٢٥/١/٢٩</p>	<p>قانون لتعديل مرسوم السجون (رقم ٦٨)</p>

- ١ أبراهام بلوخ، «الصبي العربي الإسرائيلي الذي أشاد بمجزرة النوفا وحكم عليه بالسجن مدة عامين»، معاريف، ٢٤ شباط ٢٠٢٤. انظري: <https://www.maariv.co.il/news/law/article-1175501>
- ٢ بحسب معطيات جريدة هآرتس، وبعد رفض الشرطة تسليمها وتسليم مركز أبحاث الكنيست معطيات عن الجريمة في الوسط العربي، فإنه تم تقديم لوائح اتهام وحل لغز حالات القتل بنسبة ٢١٪ سنة ٢٠٢٢، و١٠٪ سنة ٢٠٢٣، و١٣٪ سنة ٢٠٢٤. بحسب معطيات الشرطة في ما يخص السكان جميعاً وليس الفلسطينيين فقط، فقد تم تقديم لوائح اتهام بـ ٣٧٪ من حالات القتل سنة ٢٠٢٢، و٢٨٪ سنة ٢٠٢٣، و٢٣٪ سنة ٢٠٢٤. انظري، ضياء الحج يحيى، «الشرطة ترفض الكشف عن عدد العرب المقتولين خلال الأعوام الثلاث الأخيرة»، هآرتس، ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://www.haaretz.co.il/news/law/2024-11-12/ty-article/.premium/00000193-1f06-de99-a9bb-dfb72af20000>
- 3 NCE, "Neglected Voices: Human Rights Violations in the Bedouin Community of the Negev/Naqab, Israel, 2023-2024", Negev Coexistence Forum for Civil Equaility. See: <https://www.dukium.org/reports-and-position-papers>
- ٤ أنظري، الحكومة الإسرائيلية، قسم الحفاظ على الأراضي، على الرابط التالي: <https://www.gov.il/he/pages/shmira-pr-13012025>
- ٥ حول القانون الذي اعتمده مركز ريفمان، أنظري: https://fs.knesset.gov.il/25/Committees/25_cs_bg_4670469.pdf [يحتاج الى سيرفير إسرائيلي].
- ٦ مدى الكرمل، «تداعيات أولية للحرب على غزة»، ورقة تقدير موقف، تشرين الأول ٢٠٢٣. انظري: <https://short-link.me/VuQ4>
- ٧ وقد صادقت عليه الكنيست بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣. أنظري: عدالة، «تعديل رقم ٩ لقانون مكافحة الإرهاب ٢٠٢٣: حظر استهلاك منشورات تنظيمات إرهابية»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣. انظري: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10980>
- ٨ انظري مثلاً نشاط شاي جليك (مشتكي متكرر) وجمعية «بتسلمو» وتفاخرها بما أنجزته في تحت عنوان «منع التحريض الثقافي». راجعي: <https://short-link.me/VuRz>
- ٩ أنظري موقع الحكومة الإسرائيلية، قسم الإنفاذ، على الرابط التالي: <https://www.gov.il/he/service/request-file-complaint-online-during-emergency>
- ١٠ عدالة، «حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٤. انظري: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10942>
- ١١ عدالة، «حول التحقيقات، الاعتقالات، ولوائح الاتهام لفلسطيني الداخل»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٣. انظري: https://www.adalah.org/uploads/uploads/ar_1311_detentions_report.pdf
- ١٢ عدالة، «حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، مصدر سابق.
- ١٣ بانيت، «لجنة المتابعة تعقد لقاءً عربياً يهودياً في حيفا لوقف الحرب وضد الملاحقات»، بانيت الإخباري، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣. انظري: <https://panet.com/story/3855422>
- ١٤ مصطفى زعبي، «تقرير: تضييق إسرائيلي متصاعد على جمعيات الإغاثة العربية لمنع دعم غزة»، عرب ٤٨، ١٨ آب ٢٠٢٤. انظري: <https://short-link.me/VuWZ>
- ١٥ أنظري الرسالة الصادرة عن مفوضية خدمة الدولة في إسرائيل، قسم الانضباط، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٣، وموجهة إلى المديرين العامين في الوزارات الحكومية والوحدات التابعة، والمديرين العامين في المؤسسات القانونية، ومديري المستشفيات الحكومية، بعنوان «التعامل التأديبي مع التصريحات المناهضة لدولة إسرائيل في زمن الحرب». انظري: <https://www.gov.il/BlobFolder/policy/directive-20-2023/he/directive-20-2023.pdf>
- ١٦ عدالة، «ملاحقة الطلبة الفلسطينيين في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٣. انظري: <https://short-link.me/VuZ6>
- ١٧ عدالة، «حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، مصدر سابق.
- ١٨ عدالة، «ملاحقة الطلبة الفلسطينيين في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب»، مصدر سابق.
- ١٩ المحامون: مها اغيارية، سري خليفة، فؤاد سلطاني، أحمد خليفة، أمل عربي مثلاً قد واجهوا شكاوى وإجراءات من هذا القبيل.
- ٢٠ آري ليبسكار، «كل عربي يبدي رأيه يتم وسمه كمؤيد للإرهاب»، Calcalist، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: <https://www.calcalist.co.il/magazine/article/s1xsmxrojg>
- ٢١ امطانس شحادة، «مواطنة هشة، العنصرية والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبان الحرب على غزة»، دراسات عن إسرائيل (٨)، مدى الكرمل، حزيران ٢٠٢٤. انظري: <https://short-link.me/Vv0s>
- ٢٢ عن إقالة عاملة في بلدية القدس لتعاطفها مع أطفال غزة وعدم نشر مقاطع لتعاطفها مع الأطفال الإسرائيليين، انظري: آري ليبسكار، «كل عربي يبدي رأيه يتم وسمه كمؤيد للإرهاب»، مصدر سابق.
- ٢٣ المصدر نفسه.
- ٢٤ من الجمعيات التي واجهت تحقيقات من قبل مسجل الجمعيات أو إغلاقاً كاملاً أو تقييدها لحساباتها البنكية: جمعيات القلوب الرحيمة، الراحمون، الإغاثة الإسلامية، الأقصى، العيش بكرامة، الأعمال الخيرية، والقلب الدافئ، بذور من أجل الإنسانية، وغيرها.
- ٢٥ عن الطعن في كرميئيل، انظري <https://www.ynet.co.il/news/article/hkksomu4yx>. عن العملية في بئر السبع انظري <https://news.walla.co.il/> <https://www.haaretz.co.il/news/law/2024-10-09/ty-article/00000192-7075-dcf6-abd2-7ff705b00000> وعن عملية الخضيرية، انظري <https://www.haaretz.co.il/news/law/2024-10-09/ty-article/00000192-7075-dcf6-abd2-7ff705b00000>
- ٢٦ الشرق الأوسط، «الشاباك: ارتفاع نسبة مشاركة عرب من إسرائيل في عمليات مسلحة»، الشرق الأوسط، ١٤ شباط ٢٠٢٥. انظري: <https://short-link.me/VVamp>
- ٢٧ حول عدد المنازل المهذومة لدى المجتمع البدوي في النقب، انظري التقرير التالي: <https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2024/10/Demoli->

- ٢٨ بانيت، «مركز أمان في تقريره لعام ٢٠٢٤: مواصلة ارتفاع أعداد ضحايا الجريمة في المجتمع العربي: ٢٣٩ قتيلاً مقابل ١١١ قتيلاً عام ٢٠٢٣»، بانيت الإخباري، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://panet.com/story/4026158>
- ٢٩ المصدر نفسه.
- ٣٠ المصدر نفسه.
- ٣١ انظري التصريح في معاريف على الرابط: <https://www.maariv.co.il/news/law/Article-850370>
- ٣٢ إصدار الأمر في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري القانون على الرابط: <https://short-link.me/Vv3V>
- ٣٣ يوفال سادي، «التكهنات المحتلثة للجيش لتكلفة الحرب: ١٤٠-١٥٠ مليار شيكل»، Calalist، ٢٩ أيلول ٢٠٢٤. انظري: <https://www.calalist.co.il/local>
- ٣٤ بانيت، «ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والأرثونا وغيرها مع بداية العام الجديد - د. وائل كريم: العائلة العادية ستدفع ما لا يقل عن ١٠ الاف شيقل سنويا زيادة»، بانيت الإخباري، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://panet.com/story/4026370>
- ٣٥ منظمة لآتيت، «تشريع الفقر: تقرير الفقر البديل»، التقرير ٢٢ (إسرائيل في الحرب ٢٠٢٤)، منظمة لآتيت. انظري: <https://www.latet.org.il/upload/files/17345954946763d3a644ba047881.pdf>
- ٣٦ الكنيست، «تمثيل أبناء المجتمع العربي في مؤسسات التخطيط والبناء- معطيات العام ٢٠٢٤»، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، تشرين الأول ٢٠٢٤. انظري: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/8b31312d-0918-ef11-815f-005056aac6c3/2_8b31312d-0918-ef11-815f-005056aac6c3_11_20679.pdf
- ٣٧ امطانس شحادة، «مواطنة هشة، العنصرية والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبان الحرب على غزة»، مصدر سابق.
- ٣٨ أخبار الكنيست، <https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press210202024.aspx>
- ٣٩ الكنيست، «متابعة أولية بعد تنفيذ قرار الحكومة ٥٥٠ «تقدم» للعامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣»، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، ١٧ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/00f61da0-54d3-ef11-a856-005056aa9911/2_00f61da0-54d3-ef11-a856-005056aa9911_11_20857.pdf
- ٤٠ Gerrit De Vynck, «Google Rushed to Sell AI Tools to Israel's Military After Hamas Attack.» The Washington Post, January 21, 2025. See: <https://www.washingtonpost.com/technology/2025>